Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. Special (1), 207-222, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2026611

The impact of universal banks on financial inclusion: A Study on the Malaysian Model

Mustafa W. Hamoodi[1*], Nagham H. Neama[2]
[1,2] Department of economics of investment and resources management, college of business economics, Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq
mustafa.wessam23@ced.nahrainuniv.edu.iq , Naghamalnama@gmail.com

Article information:
Received: 26–05– 2025
Accepted: 12–06– 2025
Published: 25–04– 2026

Corresponding author:
Mustafa W. Hamoodi
mustafa.wessam23@ced.nahrainuniv.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract

Financial inclusion, defined as the process of ensuring access to appropriate financial services for all individuals and businesses, plays a crucial role in driving economic development and reducing poverty. In this context, universal banks—also known as full-service or universal banks—have emerged as key players in promoting financial inclusion by offering a wide range of financial services under one roof. These institutions provide individuals and businesses with access to savings, credit, insurance, investments, and payment services, which are essential for participating in modern economic activities.

Keywords: Financial inclusion, universal banking, financial stability, financial technology, financial sector development.

Conclusion:

1. Inclusive banks are an effective tool to expand financial inclusion, by providing various services (lending, savings, insurance, transfers) under one umbrella, reducing operational costs and facilitating access to customers.
2. The comprehensive model contributes to enhancing confidence in the banking sector, especially in rural and disadvantaged areas, by simplifying procedures and providing advanced digital financial services.
3. Challenges to the efficient implementation of inclusive banking, such as weak financial literacy, the digital divide, and regulatory barriers, remain integrative efforts to address them.
4. The effectiveness of inclusive banks in achieving financial inclusion depends on the regulatory and technical environment, the degree of cooperation between the public and private sectors, as well as the availability of a strong banking infrastructure.

تأثير المصارف الشاملة في الشمول المالي: دراسة في النموذج الماليزي

مصطفى وسام حمودي[1*]، نغم حسين نعمة[2]
[1,2] قسم اقتصاديات إدارة الاستثمار والاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
mustafa.wessam23@ced.nahrainuniv.edu.iq , Naghamalnama@gmail.com

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 2025 –05–26
- تاريخ قبول النشر: 2025 –06–12
- تاريخ النشر: 2026 –04–25

المؤلف المراسل:
مصطفى وسام حمودي
mustafa.wessam23@ced.nahrainuniv.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
يلعب الشمول المالي، الذي يُعرَّف بأنه عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة لجميع الأفراد والشركات، دورًا حاسمًا في دفع التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وفي هذا السياق، برزت المصارف الشاملة - المعروفة أيضًا بالمصارف ذات الخدمة الكاملة أو المصارف العالمية - كلاعبين رئيسيين في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية تحت سقف واحد، وتوفر هذه المؤسسات للأفراد والشركات إمكانية الوصول إلى خدمات الادخار والائتمان والتأمين والاستثمارات والدفع، والتي تعد ضرورية للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المصارف الشاملة، الاستقرار المالي، التكنولوجيا المالية، تطوير القطاع المالي.

المقدمة:

يمثل الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونه يهدف إلى تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مثل الحسابات المصرفية، التمويل، الادخار، التأمين، وغيرها. وقد ظهرت المصارف الشاملة كأداة فعالة لتوسيع نطاق هذه الخدمات، من خلال توفير باقة متكاملة من المنتجات المالية تحت سقف واحد، بما يعزز الكفاءة ويزيد من فرص الوصول للفئات المهمشة. في هذا السياق، يحاول هذا البحث دراسة الدور الذي تلعبه المصارف الشاملة في تعزيز الشمول المالي، وتحليل مدى تأثيرها على تحسين الوضع المالي للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الاول: منهجية البحث

1.1: مشكلة البحث:

رغم الجهود المبذولة في توسيع قاعدة الشمول المالي، لا تزال هناك فجوة واضحة في وصول فئات كبيرة من المجتمع إلى الخدمات المالية، خاصة في المناطق النائية أو بين الفئات ذات الدخل المحدود. وتطرح هذه الدراسة تساؤلاً جوهريًا: إلى أي مدى تسهم المصارف الشاملة في تعزيز الشمول المالي وتحقيق الإدماج المالي للفئات المستبعدة من النظام المصرفي التقليدي؟

2.1: أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوعًا حيويًا يرتبط بالاستقرار المالي والاجتماعي، ويسلط الضوء على دور المصارف الشاملة كأداة استراتيجية لمعالجة التهميش المالي. كما يمكن أن تسهم نتائجه في تقديم توصيات للسياسات العامة والمصارف المركزية لتطوير القطاع المصرفي بما يخدم أهداف التنمية.

3.1: أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم المصارف الشاملة ودورها في تقديم خدمات مالية متكاملة.
2. تحليل العلاقة بين عمل المصارف الشاملة ومستويات الشمول المالي.
3. قياس أثر تطبيق نموذج المصارف الشاملة على الفئات المهمشة ماليًا.
4. تقديم توصيات عملية لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير نموذج المصرف الشامل.

4.1: فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين توسع المصارف الشاملة وزيادة معدلات الشمول المالي، وذلك من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة، تسهل الوصول، وتقلل من تكاليف المعاملات، مما يشجع على اندماج فئات جديدة في النظام المالي الرسمي.

1.2: المبحث الثاني: اساسيات في الشمول المالي

1.1.2: مفهوم الشمول المالي

حظي موضوع الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام واسع النطاق من قبل الكتاب والباحثين في الشأن المالي والاقتصادي حول العالم، لأنه يشمل جوانب متعددة مثل المؤسسات المالية والوحدات الاقتصادية. واحتل أهمية كبيرة من قبل صانعي السياسات والمنظمات الدولية والمصارف المركزية، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كبيرة (عزيز والنعيمي، 2022: 5). وظهر مصطلح الشمول المالي

الذي يختلف عن مصطلح الاستبعاد المالي (*) لأول مرة في عام 1993 في دراسة بريطانية عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، والتي بحثت تأثير إغلاق فروع المصارف على وصول المقيمين في المنطقة للخدمات المالية، وخلال مدة التسعينات ظهرت العديد من الصعوبات التي يواجهها افراد المجتمع للوصول للخدمات المصرفية وغير المصرفية (غباش، 2022: 3).

وفي عام 1999 تم استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة على نطاق أوسع لوصف محددات وصول الفرد إلى الخدمات المالية المتاحة، وتجدر الإشارة هنا إلى التمييز بين الحاجة إلى التخلي طوعا عن الوصول إلى الخدمات المالية، وعدم القدرة على امتلاك المنتجات والخدمات بسبب قلة الطلب أو لأسباب أيديولوجية وثقافية (فضيل، 2020: 474). وقد سعت اغلب الدول بعد 2003 الى تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالشمول المالي وكانت في مقدمة الدول هي بريطانيا وماليزيا، والتي قامت بتنفيذ استراتيجيات ناجحة ومبتكرة من اجل تطوير الشمول المالي، فزاد الاهتمام بالشمول المالي وظهرت بعدها العديد من التجارب الناجحة.

وبعد اندلاع الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008 زاد اهتمام المجتمع الدولي بالشمول المالي، وتزايد الاتجاه العالمي نحو الشمول المالي، من خلال اعتماد السلطات النقدية الوطنية لسياسات وتدابير تهدف إلى تعزيز وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية. ووضع المصرف الدولي الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لأجندته للتنمية الاقتصادية والمالية. وفي عام 2013 أطلقت مجموعة المصرف الدولي برنامجا عالميا للاستفادة من روح الابتكار من خلال إتاحة الوصول الشامل إلى الخدمات (محمد واخرون، 2020: 145). كما أطلقت برنامجاً يهدف إلى تحقيق الشمول المالي من خلال مؤسسات عالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولي (مكرود، 2021: 9). واستمر المصرف الدولي بإطلاق العديد من الابتكارات لتقديم الخدمات المالية والتوسيع في تطبيق المفهوم، واعتباره نظام مالي متكامل أكثر تطورا وطموحا. وقام المصرف الدولي بتنبيه جميع الحكومات الى ضرورة تطبيقه.

2.1.2: اهمية الشمول المالي

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، كما تلعب دورا أساسيا في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية: (حسين ولفتة، 2019: 5).

1. تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة المصرف الدولي وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل.
2. تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية، مع تخفيف مستويات التركز فيها، وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أن المودعين الكبار هم أول المنسحبين من النظام المالي الرسمي عند حدوث أي طارئ (نعمة وحسن،2018: 31).
3. تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، أن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.
4. أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين (حسين ولفتة، 2019: 5).
5. جذب المستثمرين من الاسواق العالمية.
6. زيادة مستوى الفرص التجارية والتنمية.
7. خفض الاعتماد على النقد والتكاليف وزيادة التحول للدفع الالكتروني.
8. تسهيل النظام المالي وتقليل تكاليف رأس المال.
9. نمو وتنويع مصادر التمويل.
10. توفير المكان الامن للادخار المستقبلي (طارق، 2019: 3).

3.1.2: مبادئ الشمول المالي

أقر زعماء مجموعة العشرين (G20) تسعة مبادئ للاستثمار المالي على أساس الإبداع والابتكار في قمة تورونتو في يونيو 2010، وتستخدم كل من الدول والمنظمات الرسمية المعنية بوضع المعايير هذه المفاهيم في خططها الوطنية للشمول المالي. ويركز على النفاذ للخدمات المالية وتحسين وصول السكان إلى الخدمات المالية، في سياق نشر الأمن والسلام من خلال التطورات المالية المعاصرة باسم "الوصول إلى الخدمات المالية". وبهدف تحسين فرص الوصول لنحو (2.2) مليار شخص حول العالم، فقد وافقت مجموعة العشرين على مجموعة من المبادئ والتوصيات لتحسين الوصول الكامل إلى الخدمات المالية. وتسعى هذه المبادئ إلى تنفيذ القوانين التي تسمح بتطوير إطار تنظيمي يساعد في تزويد جميع الشرائح المجتمعية، بإمكانية الوصول الكامل إلى الخدمات المالية المتطورة (طرفاوي، 2022: 31). حيث تم

(*) **الاستبعاد المالي:** انعدام قدرة شرائح معينة من الزبائن على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية بالشكل المناسب (غنيم وشوشة ، 2023: 564) .

تهيئة مبادئ للشمول المالي بهدف تطبيق سياسات تسهم في توفير بيئة تنظيمية تساعد في الوصول للخدمات المصرفية والمالية لكل افراد المجتمع وهذه المبادئ تتمثل بالآتي:

1. **القيادة**: يعزز التعاون الحكومي واسع النطاق حصول الجميع على الخدمات بهدف الحد من الفقر.
2. **التنوع**: يتم تطبيقه من خلال تبني سياسات تعزز عملية المنافسة وتشجع عليها مع توفير الحوافز والدوافع، المناسبة لتقديم خدمات متنوعة ومقبولة بتكاليف مقبولة كخدمات الايداع والائتمان والتحويل والتامين بأسعار تنافسية، نظرا لكثرة وتنوع مقدمي هذه الخدمات.
3. **التنمية**: ملاحظة القيود المفروضة والتحديات المفروضة على البنى التحتية واستخدام أحدث الأدوات التكنولوجية والمؤسسية اللازمة للوصول للخدمات المالية.
4. **الحماية**: الفهم الشامل لحماية المستهلك والعمل ضمن اللوائح المعترف بها على نطاق واسع من قبل الدول ومقدمي الخدمات والزبائن (فضيل، 2020: 477).
5. **التمكين**: زيادة الوعي بالخدمات المالية بين افراد المجتمع وذلك لمساعدتهم على الاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
6. **التعاون**: وضع إطار واضح للمسؤولية والمساءلة الحكومية لصناعة الخدمات المالية، ويهدف إلى تعزيز التعاون والتشاور بين القطاع الخاص والعام (الهادي وأشرف، 2022: 10).
7. **المعرفة**: استخدام قواعد البيانات المحسنة لتقييم الأداء، والسياسة القائمة على الأدلة، وتقدم الإنجاز وغيرها من الأدوات.
8. **التناسب**: وضع أطر سياسية وتنظيمية للحد من المخاطر وتعزيز العائدات على المنتجات المالية المتطورة، من خلال تحديد الثغرات والعوائق في القوانين الحالية ومقارنة ذلك مع الاجراءات والسياسات المتبعة لغرض مناسبة الاجراءات مع التعليمات والقوانين.
9. **الإطار**: عند إنشاء إطار تنظيمي للوصول الشامل، يجب أن تأخذ الاعتبارات المهمة والتي تمثل الظروف المحلية والمعايير الدولية اللازمة في الحسبان للحفاظ على بيئة تنافسية، بالإضافة إلى إطار تنظيمي مرن قائم على تدنية المخاطر. حيث يتم وضع إطار تنظيمي يمثل الخطوات الواجب اتباعها والي يمكن ان تزيد من العوائد وتقلل من المخاطر.

وفي سنة 2020 تم اصدار مجموعة من المبادئ التوجيهية لتحسين سياسات الشمول المالي بشكل أربع مجموعات تتضمن: (محمد وسيف الدين، 2021: 5).

1. **ضمان البنية التحتية الرقمية المرنة**: وتشمل تطوير البنية التحتية وتوسيع نطاق الوصول لها ودعم التنافسية مع تشجيع الخدمات والمنتجات الرقمية المالية، وبما يتلائم مع الاحتياجات الفعلية والتكاليف المناسبة ومكافحة غسل الاموال او التمويل غير الشرعي، وغير القانوني، وتوفير البيانات الدقيقة وتبني المبادرات التي تزيد من تحسين الشمول المالي.
2. **توفير السياسة المسؤولة**: ويشمل توفير البيانات الدقيقة وتسهيل الوصول للخدمة وتوفير سياسات تحسن من الشمول المالي وتضمينها ضمن الاستراتيجية الوطنية.
3. **دعم النمو الشامل**: من خلال توفير اطار تنظيمي شامل للخدمات الرقمية ودعم الاصلاحات الادارية والقانونية والمساواة وتوفير الاطار الرقمي للقطاع الخاص والعام، ودعم الثقافة المالية واستخدام التكنولوجيا وحماية المستهلك.
4. **دعم المعرفة الرقمية ودعم الامكانيات والقدرات**: ويشمل حماية البيانات ودعم المتعاملين وتعزيز ثقافة رقمية تمكنهم من التعامل اليسير وحماية الزبائن وتوفير احتياجاتهم (طلحة، 2020: 3).

من خلال ما تقدم يتضح بان المبادئ التي يستند عليها الشمول المالي تقوم على اساس القيادة التي تعتمد التنوع والتعاون والحماية والتمكين من اجل تبسيط الوصول للخدمات المالية بشكل كامل اعتمادا على التعليمات والقوانين التي تعطي الفرصة للتطوير التنظيمي الذي يسهل الخدمات المصرفية ويجعلها تصل لكافة الشرائح المجتمعية.

4.1.2: متطلبات الشمول المالي

ان تحقيق الشمول المالي يتطلب توافر مجموعة عناصر وعوامل تتمثل بالمتطلبات الاساسية والتي تمثل: (Sanderson, 2018 :1) (صندوق النقد العربي، 2017: 7).

1. **تهيئة بنية تحتية مالية ملائمة:** ان العمود الفقري للنظام المالي لأي اقتصاد هو بنيته التحتية المالية والتي تتكون من عدد من الإجراءات والمكونات التكنولوجية، التي تتعاون لتسهيل تحويل الأموال والمعلومات والمخاطر وتشكل صناديق الاستثمار والمصارف ومقدمو خدمات التأمين أمثلة على المؤسسات المالية التي تشكل مكونات بالغة الأهمية لهذه البنية التحتية، وتقدم هذه المنظمات للأفراد والشركات الخدمات المالية الأساسية. كما ان أحد العناصر الأساسية للبنية التحتية المالية هو تنوع الأسواق المالية والذي يمكن ان يسمح بالتداول في الأدوات المالية، مثل الأسهم والسندات والعملات في هذه البورصات. وتعد التكنولوجيا المالية والبنية التحتية ضرورية لتمكين المعاملات المالية وتعزيز التواصل بين مختلف المشاركين في النظام المالي Stanley &Lambert, (2020:5). ومن هنا فأن الشمول المالي يتطلب تطوير البنية التحتية الكفوءة والسليمة والتي تعد من الركائز الأساسية، ويتم تحديدها بأولوية تساعد في توفير فرص الوصول للخدمة المالية، وضمان توزيع جغرافي يتناسب مع تقديم الخدمة، وتوسيع قاعدة تقديم الخدمات ونقاط الوصول التي يحتاجها الزبائن مثل الوكلاء والصرافات والهواتف وغيرها (عبد الحميد، 2021: 12).
2. **حماية الزبائن:** يتم التأكيد على هذا المتطلب من خلال توفير معاملة عادلة بطريقة شفافة للحصول على الخدمة بسهولة ويسر، بالإضافة الى تقديم الخدمة بتكلفة مناسبة

وذات جودة عالية، وتوفير البيانات اللازمة لجميع المراحل المطلوبة، من خلال اعتماد الافصاح المناسب عن جميع البيانات، والتي يجب ان تتسم بالشفافية والدقة وتوفير القدرة على الاطلاع على المزايا والمخاطر بصورة منتظمة، مع توفير الخدمة الاستشارية وفقا للاحتياجات وتتم حماية الزبائن المالية من خلال ايجاد الاطر المناسبة والبرامج الواضحة التي تحدد العلاقة بين مقدمي ومستهلكي الخدمات، وذلك لحصول الزبائن على حقوقهم بكل عدالة وشفافية ودعم قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية مناسبة (Elsayed, 2020 : 2) لذلك تقوم المصارف بإيجاد خطط تجارية واستثمارية التي تهدف لحماية الزبائن والمستهلكين وايجاد وسائل الحماية المناسبة (عبد الحميد ، 2021 : 12).

3. **تطوير الخدمات والمنتجات المالية:** يعد تطوير الخدمات المالية من التحديات الكبيرة التي تعد مصدر قلق لأكثر الشركات والاسواق والتي تزيد من الضغوط التنافسية في ظل الاحتياجات المتغيرة للعملاء (Oh & Shong, 2017: 1) ومن هنا يعد من اهم المتطلبات والركائز الاساسية التي تهدف لتوفير وتسيير الحصول على الخدمة والوصول اليها، من قبل الافراد والشركات. وان تكون متاحة امام الجميع مع الاخذ بنظر الاعتبار احتياجات الزبائن المستهدفين والابداع والابتكار للخدمات الجديدة، التي تركز على التامين والادخار وطرق الدفع والتمويل والتشجيع على التنافس، بين مزودي الخدمة، والذي يسهل من الوصول للخدمة ذات الجودة والكلفة المناسبة (زروق، 2022: 26).
4. **التثقيف المالي:** ان أحد الألغاز الرئيسية في التمويل هو حقيقة مفادها، أن المستثمرين لا يوزعون أموالهم على النحو الأمثل عبر الأسواق (اعادة صياغة)، بل يبالغون بدلاً من ذلك في اوزان الأوراق المالية بشكل منهجي. هذا ما يسمى لغز التحيز (*) والذي لا يتوافق مع نظرية تسعير الموجودات المالية. حيث يكون لدى جميع المستثمرين معلومات متطابقة والأسواق تعمل بشكل مثالي وهذا يعتمد على التثقيف المالي (Karolyi, 2016: 3). ومن هنا يتطلب الاهتمام بالتثقيف المالي والتوعية، وذلك باعتماد استراتيجية مناسبة يتم توجيهها لكافة المستويات، ويتم متابعتها وتطويرها بشكل دائم بعدة توجهات تركز على تعزيز المعرفة والوعي المالي ليشمل جميع الفئات التي تحتاجها، مع ايجاد نظام تعليمي متكامل بالوصول الى زبون مثقف ماليا واتخاذ قرارات استثمارية مناسبة ذات درجات مخاطر متدنية (زروق، 2022: 26).

5.1.2: معوقات وتحديات تطبيق الشمول المالي

يرتبط عدم التفاعل مع المصارف والمؤسسات المالية بقوة بعدم المساواة والتفاوت في الدخل، حيث ان ما يقرب من (75%) من فقراء العالم يتجنبون التعامل مع المصارف، بسبب الرسوم الباهظة وغيرها من المتطلبات المرهقة لفتح الحساب المصرفية. بالإضافة إلى ذلك يقوم (25%) فقط من البالغين الذين يكسبون أقل من دولارين يوميًا بإيداع أموالهم في المؤسسات المالية المعتمدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الفقراء لا يتمتعون بنفس القدرة في الوصول إلى الخدمات المالية مثل ذوي الدخل الأعلى (Chinaka, 2016: 3) أن المسح العالمي للمصرف الدولي (Findex)(*) يقدم معلومات جديدة عن العوائق التي تحول دون الشمول المالي، حيث أن مستويات الدخل تساهم في بعض الاختلافات في استخدام الخدمات المالية أو عدم استخدامها. وقد شمل الاستطلاع عينة من البالغين في جميع أنحاء العالم الذين ليس لديهم حسابات مصرفية رسمية، واتضح فيه ان السبب الأكثر شيوعا لعدم وجود حساب رسمي مالي، هو عدم وجود ما يكفي من المال لدى (30٪) من افراد العينة، والسبب الآخر هو وجود حساب مالي لأحد أفراد الأسرة، في إحدى المؤسسات المالية، وكانت هذه النسبة (25%) وتدل على علاقة الشخص غير المباشرة بإحدى المؤسسات المالية، بالإضافة الى ارتفاع تكاليف المنتجات والخدمات المالية والمسافة بين الزبون والمصرف أو المؤسسة المالية ونقص المستندات المطلوبة للدخول إلى النظام المالي وانعدام الثقة بين الزبائن (Aggarwal & Klapper,2013:2). بالإضافة الى الاعتبارات الاجتماعية او حتى الدينية التي تتطلب مستوى عالي من الجهود لتوعية الافراد بأهمية استخدام الخدمات المالية في ظل القيود الاسلامية (Al Nama'a , 2019: 53039).

وهناك عوائق وحواجز أمام الوصول إلى الخدمات المالية تنبع من عوامل جانب الطلب وجانب العرض (Subbarao, 2009 :3) بالإضافة الى العديد من العوائق التي تحول دون الشمول المالي مثل نقص الموارد المالية وارتفاع تكلفة استخدام الخدمات، والمسافة إلى أقرب مزود للخدمات المالية وقلة الدخل (Ulwodi & Muriu,2017 :13) ويمكن توضيح اهم المعوقات على وفق الاتي: (الصائغ وجميل، 2024: 120)

1. عدم توفر المال الكافي بنسبة (30 %).
2. امتلاك الاسرة للحساب الرسمي (25 %)
3. ارتفاع تكاليف الخدمات بنسبة (23 %).

(*) لغز التحيز: هو حكم مسبق في نص أو مسألة خاصة أو عامة، يتشكل عادة عبر تبني أو دعم رأي أو عقيدة إيديولوجية معينة ، ويتجلى في المجال المالي من خلال الميول النفسية والإدراكية التي تدفع المستثمرين لاتخاذ قرارات غير عقلانية تتعارض مع افتراضات النظريات الاقتصادية التقليدية؛ حيث يظهر بأبعاد متعددة: معرفية ترتبط بتفسير المعلومات وفقاً للمعتقدات السابقة، وعاطفية تتأثر بمشاعر كالخوف والطمع، واجتماعية تعكس تأثير السلوك الجماعي، متخذاً أشكالاً متنوعة كتحيز التأكيد والثقة المفرطة والاستدلال المتأخر والتمثيل، مما يفسر العديد من الظواهر في الأسواق المالية المتعارضة مع فرضية كفاءة السوق، كفقاعات الأسعار وردود الفعل المبالغ فيها تجاه الأخبار والاعتماد المفرط على الأداء السابق، مؤدياً إلى تخصيص غير أمثل للموارد المالية بين مختلف فئات الأصول والأسواق وبالتالي تقليل العوائد المحتملة وزيادة المخاطر غير الضرورية؛ لذا فإن فهم هذا اللغز يساعد المتخصصين الماليين على تطوير استراتيجيات تهدف لتقليل تأثير هذه التحيزات على قراراتهم وتحسين النتائج المالية والاستثمارية (زروق ، 2022 : 26).

(*) Findex : قاعدة بيانات الشمول المالي (مؤشر فيندكس العالمي)، وهي مجموعة جديدة من المؤشرات التي تقيس مدى قدرة البالغين في 148 اقتصادًا على الادخار والاقتراض وإجراء المدفوعات وإدارة المخاطر. وتُظهر البيانات أن 50% من البالغين في جميع أنحاء العالم لديهم دخل ثابت (Kunt et al., 2021:5).

4. المسافات البعيدة بنسبة (20 %).
5. عدم وجود وثائق بنسبة (18%).
6. انعدام الثقة بنسبة (13 %).
7. اسباب دينية بنسبة (5 %).

ويمكن تقديم ملخص عن هذه المعوقات كما هو واضح في الشكل (4).

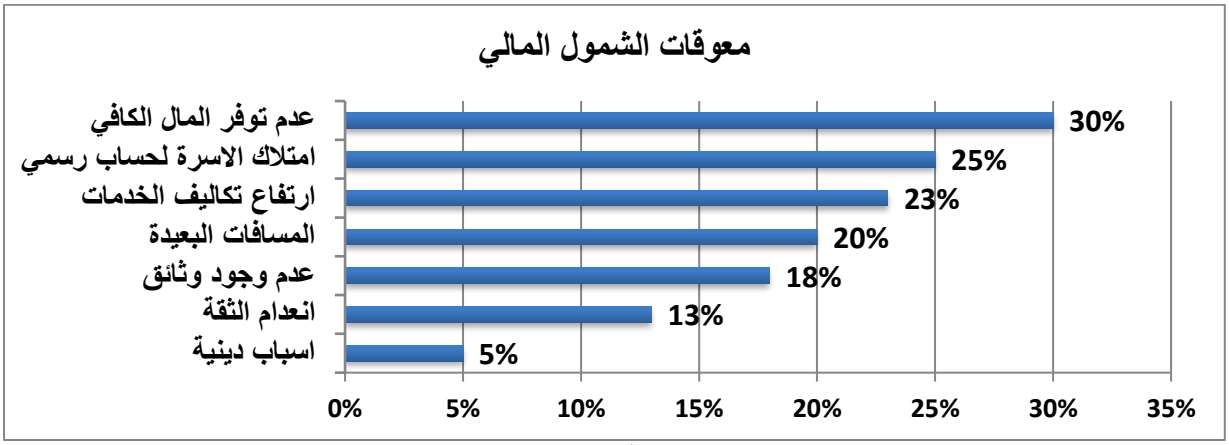

الشكل (1) معوقات الشمول المالي

المصدر: الصائغ، نمير أمير، وجميل، سهى نشوان (2024). إسهام متغيرات الرقمنة المالية في جودة الشمول المالي: دراسة تحليلية لأنظمة مالية عربية. مجلة الريادة للمال والاعمال، 5(1).

وتشير دراسات اخرى الى أن تطبيق الشمول المالي يواجه عدد من التحديات والعوائق، يمكن إجمالها فيما يأتي: (داغي، 2017: 26).

1. انخفاض مستوى الالمام المالي وعدم التوعية لدى المجتمع وقلة التثقيف المالي.
2. الضعف في الوعي المصرفي لدى الزبائن الذين يمارسون التعاملات المالية.
3. الارتفاع في اسعار الفائدة والذي يضعف سياسة الاقراض.
4. التكاليف المرتفعة للمعاملات المالية او التعاملات مع اجهزة الصراف الالي.
5. ضعف الدخل لدى افراد المجتمع يؤدي لعزوفهم عن الخدمات المالية.
6. ارتفاع مؤشرات البطالة.
7. ضعف الثقة بالتعاملات المالية.
8. العدد الكبير من الفئات التي تتحاشى التعامل مع المصارف لأسباب تنظيمية.
9. تقديم الائتمان لأفراد غير مؤهلين مما يضعف الاستقرار المالي.
10. تحديات تتعلق بالدخل المنخفض والتي يركز عليها المصرف الدولي.
11. الكلفة العالية لبعض الخدمات المالية ووجود العقبات التنظيمية والقانونية.
12. ضعف مساهمة المصارف بالمسؤولية الاجتماعية.
13. سوء التوزيع الجغرافي للمصارف واجهزة الصراف الالي في المناطق البعيدة وخاصة القرى والمناطق الريفية

تختلف الأبعاد الموضوعة للشمول المالي باختلاف الجهة التي وضعتها ووجهة نظرها في هذه الأبعاد بالإضافة الى الأهداف التي تضعها للشمول المالي، فقد وضعت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية المتقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالية (GPFI)(*) والتي تتناول ثلاث أبعاد رئيسية هي: (قمر ، 2013 : 7).

1. **الوصول إلى الخدمات المالية:** يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي (مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية الفروع وأجهزة الصراف الآلي.. الخ) ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

وتشمل المؤشرات الاتية: (Vance, 2018 :1).

أ. عدد نقاط الوصول إلى الخدمات.
ب. حسابات النقود الالكترونية.
ج. مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

2. **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام الزبائن للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ولتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر مدة زمنية معينة.

ويشمل المؤشرات الاتية:

أ. البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي.
ب. البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم.

(*) **(Global Partnership for Financial Inclusion) (GPFI):** هي شريك منفذ للشراكة العالمية للشمول المالي، وهي منصة شاملة لجميع بلدان مجموعة العشرين، والبلدان المهتمة غير التابعة لمجموعة العشرين، وأصحاب المصلحة المعنيين للعمل على تعميم الخدمات المالية (Teima et al., 2024: 3).

ج. البالغين من حملة وثائق التأمين.
د. عدد معاملات الدفع غير النقدية.
ه. عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
و. ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية.
ز. المحتفظين بحساب مصرفي.
ح. التحويلات.
ط. الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية.
ي. الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.

3. **جودة الخدمات المالية: وتشمل المؤشرات الاتية:**

أ. المعرفة المالية.
ب. السلوك المالي.
ج. متطلبات الشفافية.
د. حل النزاعات.
ه. تكاليف استخدام الخدمات المالية.
و. العوائق الائتمانية. (قمر، 2013: 7).

ومن خلال ما تقدم لقياس الشمول المالي يمكن استخدام عدة مؤشرات رئيسية تتعلق بوصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية واستخدامهم لهذه الخدمات وجودة الخدمات المقدمة.

ويمكن تلخيص المؤشرات الاساسية للشمول المالي كما في الشكل (5):

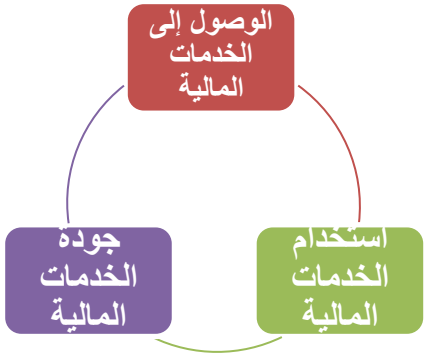

الشكل (5): مؤشرات قياس الشمول المالي

Source: Shekhar, A., Mohanty, B., & Sarkar, S. (2023). Digitalization Effect of Financial Inclusion in Banking. Academy of Marketing Studies Journal, 27(4).p8.

6.1.2: خدمات الشمول المالي

وتتنوع خدمات الشمول المالي ومن هذه الخدمات:

1. **وكيل الخدمات المصرفية:** اثبتت السياسات التعاقدية المصرفية أن فروع المصارف نفسها ليست مكتفية ذاتيا ماليا لذلك لجات الى الشراكات وحققت المصارف نجاحا كبيرا في الشراكة مع منافذ البيع بالتجزئة غير المصرفية للعمل كوكلاء للخدمات المالية. وهذا النهج يؤدي إلى تحسين الشمول المالي. واعتبارها أداة تمكينية للشمول المالي باعتماد التكنولوجيا حيث تمكن التكنولوجيا المصارف والوكلاء من العمل معا، مما يقلل من تكلفة ومخاطر تبادل المعلومات بعد التحويل، وتوفير إجراءات واضحة لفتح الحساب وغيرها من الحوافز مثل التحويلات النقدية التي تزيد من الوعي بالنظم المالية وإظهار زيادة عدد المستخدمين. وعلى سبيل المثال لوحظ مؤخرًا أن البرازيل كانت رائدة في استخدام الخدمات المصرفية الوكيلة والخدمات المصرفية الوكيلة واسعة النطاق لتقديم المنح الاجتماعية للبرازيليين الذين لا يستطيعون الوصول إلى المصارف (طرفاوي، 2022 :32). وقد بدأ البنك المركزي العراقي بمتابعة المؤسسات المالية المهمة نظامياً أولاً من خلال قياس التركزات المصرفية باستخدام مؤشر (هير فندال-هيرشمان من ناحية الودائع والائتمان والاصول لأكبر 5 مصارف، وثانياً من خلال محاولات دائرة مراقبة الصيرفة لقياس المؤسسات المالية ذات الاهمية النظامية (البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2017، 45).
2. **الدفع باستخدام الأجهزة المحمولة:** يؤدي انتشار الهواتف المحمولة إلى خلق طريقة جديدة لتقديم الخدمات المالية إلى السكان المحرومين، فبفضل هذه التكنولوجيا الجديدة، تم تخفيض تكلفة المعاملات المالية بشكل كبير، وأصبح إرسال الأموال أكثر بساطة، لأنه يتم إرسالها في وقت واحد. بالإضافة إلى ذلك، فهو يزيد من الوصول إلى نقاط الوصول ويقلل المتطلبات. وبفضل ظهور النقود الإلكترونية والجهود المبذولة لجذب الزبائن الذين لا يتعاملون مع المصارف حققت العديد من البلدان، النجاح في استخدام طرق الدفع عبر الهاتف المحمول لتحقيق الشمول المالي. على سبيل المثال أبلغت الفلبين عن أول تطبيق ناجح لهذه الخدمة في أحد البلدان النامية في عام 2004 (سفاري، 2021: 76).
3. **تنويع مقدمي الخدمات:** من أجل إدارة مخاطر إصدار التراخيص لمختلف المؤسسات لتقديم خدمات التأمين والخدمات المبتكرة والتكيف مع النظام المصرفي للتمويل الأصغر، قام صناع السياسات بتنفيذ استراتيجيات تنظيمية مختلفة. وتشمل هذه منح التراخيص المتخصصة للمؤسسات العامة في مجال الابتكارات الصغيرة ونقل التراخيص المصرفية إلى المنظمات غير الحكومية، وإصدار التراخيص للمؤسسات المالية غير المصرفية (شنبي وبن لخظر، 2018: 112).
4. **إصلاح المصارف المملوكة للدولة:** تعد المصارف المملوكة للدولة في أكثر البلدان هي جهات فاعلة مهمة في الصناعة المصرفية وفي تعزيز تقديم الخدمات المالية للفئات المحرومة مع وجود ما بين (73 - 102) دولة تمتلك ما يعادل (15%) من الموجودات المصرفية، وبما أن المصارف العامة تستخدم في كثير من الأحيان لتعزيز الادخار والائتمان في المناطق ذات الاهتمام المحدود حاليا، بما في ذلك المزارع والأسر وتنفيذ البرامج الاجتماعية (طرفاوي، 2022 :33).

1.3: المبحث الثالث دور المصارف الشاملة في تعزيز الشمول المالي

إن تأثير المصارف الشاملة على الشمول المالي متعدد الأبعاد، ويشمل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. اقتصاديًا، تساهم هذه المصارف في تحقيق استقرار مالي أكبر من خلال تنويع محافظ خدماتها، مما يمكن أن يقلل من المخاطر النظامية، واجتماعيًا، تمكن السكان المحرومين، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية أو ذات الدخل المنخفض، من الوصول إلى الأدوات المالية الأساسية، وبالتالي تعزيز المساواة الاقتصادية، ومن الناحية التكنولوجية، يسمح صعود منصات الخدمات المصرفية الرقمية للمصارف الشاملة بالوصول إلى المجتمعات النائية والمهمشة بشكل أكثر فعالية.

تهدف هذه المقدمة إلى استكشاف الآثار الحاسمة للمصارف الشاملة على الشمول المالي، مع تسليط الضوء على دورها في سد الفجوة بين الأنشطة الاقتصادية المستبعدة مالياً والأنشطة الاقتصادية السائدة، وإن فهم هذه الأبعاد أمر ضروري لصناع السياسات والمؤسسات المالية ومنظمات التنمية التي تعمل نحو النظم البيئية المالية الشاملة. فالتنوع في تقديم الخدمات من قبل هذه المصارف يؤدي الى تقليل المخاطر الائتمانية من خلال تحقيق الشمول المالي واستخدام الخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف الشاملة.

ويحقق الشمول المالي المطبق في المصارف الشاملة سهولة استخدام الخدمات المالية المقدمة من هذه المصارف، وتعزيز جودة الخدمات المالية، وهذا يؤدي للوصول إلى تكلفة معقولة لجميع الاسر والمؤسسات داخل هذه المصارف، بالإضافة إلى الاسهام في نشر الوعي المجتمعي والثقافي.

وبذلك يمكن القول بانه يمكن توسيع الشمول المالي من خلال الاتي:

1. تدخل الدولة عن طريق العمل التشريعي (على سبيل المثال، يضمن القانون الفرنسي لكل مواطن الحق في فتح حساب مصرفي، في حين أقرت الولايات المتحدة "قانون إعادة الاستثمار المجتمعي).
2. الجهود والمحاولات التطوعية للصناعة المصرفية لتوفير استراتيجيات متنوعة تجذب جميع القطاعات المجتمعية
3. تحسين الوصول إلى الخدمات المالية من خلال إنشاء المزيد من نقاط الخدمات المالية في المناطق الريفية والنائية، كما يجب على المؤسسات المالية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم خدماتها بشكل أفضل (World Bank, 2020).
4. تطوير سياسات حكومية داعمة من خلال تطبيق سياسات تشجع على الإقراض وفتح الحسابات المصرفية دون قيود صارمة (Demirgüç & Klapper, 2012:210).
5. التركيز على الشمول المالي للنساء، حيث تواجه العديد من النساء قيودًا أكبر في الوصول إلى الخدمات المالية، وذلك لتشجيع المشاريع الصغيرة التي تقودها النساء يمكن أن يكون له تأثير كبير(UN Women, 2018)

ومن هنا فان القطاعان الخاص والعام يلعبان دورا كبيرا في صياغة الاجراءات التنظيمية والقانونية التي تعزز من ثقة المجتمع في استخدام الخدمات المالية، ووضع الاستراتيجية التوسعية للشمول المالي. وتساهم المصارف المركزية بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي من خلال ثلاثة طرق رئيسة هي: تعزيز التعليم المالي والعمل كهيئة رقابية وإشرافية، ومن خلال دعم المبادرات المخصصة التي تستهدف قطاعات الأفراد المستبعدة من الناحية المالية. ان المصارف المركزية تمتلك القدرة على تعزيز التعليم والتثقيف المالي، فضلا عن توفير حماية المستهلك وتحقيق ذلك من خلال نشر معايير التثقيف المالي، وتوضيح المعلومات عن الحماية المالية للمستهلك عن الخدمات المالية، وهذا في حد ذاته عنصر أساسي لدعم الشمول المالي (نعمة وحسن، 2019: 53).

1.1.3: دور المصارف الشاملة في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية

تلعب المصارف الشاملة، من خلال توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الادخار والقروض والتأمين والاستثمارات وأنظمة الدفع، دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي. تتيح لها عروض الخدمات الشاملة التي تقدمها تلبية احتياجات شريحة سكانية أوسع، وخاصة السكان المحرومين الذين يفتقرون إلى الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية. ويمكن تحليل هذا التأثير من خلال عدة أبعاد رئيسية:

1. **زيادة الوصول إلى الخدمات المالية:** تسهل المصارف الشاملة، بشبكات فروعها الواسعة ومحافظ خدماتها المتنوعة، على الأفراد والشركات، وخاصة في المناطق الريفية أو المحرومة، الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. من خلال تقديم كل من الخدمات المصرفية التقليدية (مثل الادخار والقروض) والمنتجات الأكثر تخصصًا (مثل التأمين وخيارات الاستثمار)، تساعد المصارف الشاملة في تلبية الاحتياجات المتنوعة للأفراد والشركات في مراحل مختلفة من النشاط الاقتصادي (يوسف،2024: 410).
2. **الحلول المالية بأسعار معقولة:** إن قدرة المصارف الشاملة على تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات تحت سقف واحد تمكن من تحقيق وفورات الحجم، مما قد يؤدي إلى خفض تكاليف الخدمات. إن هذا يجعل الخدمات المالية أكثر تكلفة وسهولة في الوصول إليها بالنسبة للأفراد من ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة، وبالتالي الحد من الاستبعاد المالي. وعلاوة على ذلك، غالبًا ما تكون المصارف الشاملة قادرة على تقديم خدمات مجمعة، والتي يمكن أن تقدم حلولاً أكثر فعالية من حيث التكلفة للمستهلكين (أبو النصر، 2020: 42).
3. **الشمول المالي الرقمي:** مع دمج التقنيات الرقمية، قطعت المصارف الشاملة خطوات كبيرة في الوصول إلى السكان النائيين والذين لا يحصلون على الخدمات المصرفية الكافية. وقد سمحت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمنصات عبر الإنترنت والمحافظ الرقمية لهذه المؤسسات بتوسيع نطاق وصولها إلى ما هو أبعد من الفروع المادية، وتقديم الخدمات المالية للأفراد في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية المصرفية

التقليدية. وكان هذا التحول الرقمي حاسماً بشكل خاص في الاقتصادات النامية، حيث تتفوق معدلات انتشار الهاتف المحمول غالبًا على البنية التحتية المصرفية التقليدية (فاتح ،2022: 81).

4. **دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم:** تلعب المصارف الشاملة دورًا حاسمًا في تعزيز الشمول المالي من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي غالبًا ما يتم استبعادها من الأنظمة المالية الرسمية بسبب مخاطرها العالية المتصورة. من خلال منتجات الائتمان المصممة خصيصًا، وخدمات الاستشارات التجارية، ودعم الاستثمار، تساعد المصارف الشاملة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على النمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية. في كثير من الحالات، يمكن أن يعني توفر الائتمان والخدمات المالية الفرق بين البقاء والنمو لهذه الشركات (Weerawardena, 2022 : 3).
5. **الثقافة المالية وتمكين الأفراد:** غالبًا ما تشارك المصارف الشاملة في برامج التعليم المالي التي تمكن الأفراد والشركات من المعرفة التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة. يمكن أن تساعد هذه البرامج في تقليص فجوة المعرفة التي غالبًا ما تساهم في الاستبعاد المالي، وخاصة في المجتمعات المحرومة أو منخفضة الثقافة.

علاوة على ذلك، تدعم المصارف الشاملة نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي غالبًا ما يتم استبعادها من الأنظمة المالية التقليدية. من خلال تقديم القروض الصغيرة وخدمات تطوير الأعمال، تساعد هذه المصارف الشركات الصغيرة على تأمين رأس المال والنمو، مما يساهم في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تستثمر العديد من المصارف الشاملة في برامج الثقافة المالية لتثقيف المستهلكين حول إدارة شؤونهم المالية والادخار واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المنتجات المالية. إن هذا الجمع بين الدعم المالي والتعليم لا يعزز الوصول فحسب، بل يعمل أيضاً على تمكين الأفراد والشركات من بناء الأمن المالي على المدى الطويل، وتعزيز الشمول المالي الأوسع عبر جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

باختصار، تعمل المصارف الشاملة على تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، وتحسين القدرة على تحمل التكاليف، والاستفادة من الابتكارات الرقمية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز الثقافة المالية. إن دورها في تعزيز النظم البيئية المالية الشاملة ضروري لتمكين النمو الاقتصادي المستدام وتحسين سبل عيش السكان المهمشين والمحرومين (سنديانى، 2024: 87).

2.1.3: تأثير المصارف الشاملة على التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر

1. **الشمول المالي كمحرك للنمو الاقتصادي:** تلعب المصارف الشاملة دورًا حاسمًا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير الخدمات المالية المتاحة لمجموعة واسعة من المجتمع، بما في ذلك أولئك الذين كانوا مستبعدين سابقًا من الخدمات المصرفية الرسمية. من خلال توسيع الائتمان والادخار وفرص الاستثمار، تساعد المصارف الشاملة الأسر والشركات على إدارة الشؤون المالية بكفاءة أكبر، وبالتالي دفع النشاط الاقتصادي الإجمالي، ويؤدي الشمول المالي المتزايد إلى زيادة الاستهلاك، والاستثمارات الأكثر أهمية في الشركات المحلية، وزيادة تدفقات رأس المال، مما يساهم في النمو الاقتصادي الوطني .
2. **إمكانية الوصول إلى الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم:** تتمثل إحدى الطرق الرئيسية التي تساهم بها المصارف الشاملة في التنمية الاقتصادية في تقديم حلول الائتمان والتمويل المصممة خصيصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم حيوية لأي اقتصاد، وغالبًا ما تمثل نسبة كبيرة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال تحسين إمكانية الوصول إلى الائتمان، تساعد المصارف الشاملة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على النمو وتوسيع عملياتها وتوظيف المزيد من العمال والمساهمة في التنمية الصناعية والتجارية، وإن توافر الخدمات المالية مثل القروض والسحب على المكشوف وتمويل التجارة يمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من التوسع والابتكار، مما يعزز النمو الريادي (Brixiová et al., 2020:177).
3. **دعم التنمية الريفية:** غالبًا ما تعمل المصارف الشاملة على توسيع خدماتها إلى المناطق الريفية، والتي لا تخدمها المؤسسات المالية التقليدية عادةً، ومن خلال تقديم الخدمات المصرفية في هذه المناطق، تعمل المصارف الشاملة على تعزيز التنمية الاقتصادية الريفية، وإن الوصول إلى الموارد المالية يمكّن السكان الريفيين من الاستثمار في الزراعة والشركات الصغيرة والتعليم والرعاية الصحية، مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، وهذا بدوره يساعد في الحد من التفاوتات الاقتصادية الإقليمية ويعزز التنمية الوطنية الشاملة (Nkuna et al., 2018: 812).
4. **الحد من الفقر من خلال الشمول المالي:** يرتبط الشمول المالي ارتباطًا مباشرًا بتخفيف حدة الفقر، وتوفر المصارف الشاملة للأفراد ذوي الدخل المنخفض إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مثل حسابات التوفير والقروض الصغيرة والتأمين، والتي تساعدهم على إدارة المخاطر وبناء الثروة بمرور الوقت، ويمكن أن يمكّن الوصول إلى الائتمان الأفراد من بدء الأعمال التجارية الصغيرة وتحسين الإسكان والاستثمار في التعليم، وبالتالي كسر حلقة الفقر، وعلاوة على ذلك، تسمح آليات الادخار للأفراد ذوي الدخل المنخفض بتجميع الأموال، وتأمين الموجودات، والتعامل مع

الصدمات الاقتصادية، مما يساهم في الاستقرار المالي الطويل الأجل (Omar et al., 2020:37).

5. **تشجيع الادخار والاستثمار:** توفر المصارف الشاملة منصات آمنة وسهلة الوصول لتوفير المال، وتشجيع الأسر على الادخار والاستثمار في الموجودات الإنتاجية، وإن تعبئة المدخرات من قاعدة عريضة من الزبائن يخلق مجموعة من الأموال التي يمكن للمصارف إعادة استثمارها في الاقتصاد من خلال القروض للشركات، وتطوير البنية الأساسية، وغيرها من المبادرات الدافعة للنمو، ومن خلال تعزيز ثقافة الادخار، تعمل المصارف الشاملة على تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام (Pazarbasioglu et al., 2020: 54).
6. **تمكين المرأة والفئات المهمشة:** إن الشمول المالي من خلال المصارف الشاملة مهم بشكل خاص بالنسبة للنساء والفئات المهمشة، ومن خلال منح هذه الفئات إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية، تعمل المصارف الشاملة على تمكينها اقتصاديًا، وزيادة مشاركتها في قوة العمل والمشاريع الريادية. وفي العديد من البلدان النامية، يمكن للخدمات المالية المصممة خصيصًا للنساء أن تعمل على تحسين رفاهة الأسرة بشكل كبير، وتعليم الأطفال، وتنمية المجتمع(Cabeza et) al., 2019: 77).

باختصار، تساهم المصارف الشاملة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية من خلال توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية، وتعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم المناطق الريفية، والحد من الفقر. كما أن دورها في تشجيع الادخار وتمكين الفئات المهمشة يعزز تأثيرها على التنمية المستدامة طويلة الأجل.

3.1.3: التحديات والعقبات أمام الشمول المالي من خلال المصارف الشاملة

وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي تلعبه المصارف الشاملة في تعزيز الشمول المالي، فإن العديد من التحديات تعوق قدرتها على خدمة جميع شرائح السكان بشكل كامل، ومن بين العوائق المهمة البيئة التنظيمية والامتثالية (*). إذ يتعين على المصارف الالتزام باللوائح الصارمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وبروتوكولات معرفة الزبون، ومتطلبات رأس المال، والتي يمكن أن تحد من مرونتها في خدمة الأفراد ذوي الدخل المنخفض أو غير المسجلين، وهذه اللوائح، على الرغم من كونها ضرورية لضمان سلامة النظام المصرفي، غالبا ما تجعل من الصعب على المصارف الشاملة تقديم الخدمات لأولئك الذين ليس لديهم هوية رسمية أو تاريخ ائتماني، وبالتالي استبعاد العديد من النظام المالي (عبد الله ،2021: 2).

ويتمثل التحدي الرئيسي الآخر في تكلفة تقديم الخدمة، وخاصة في المناطق الريفية والنائية، فغالبا ما يكون إنشاء فروع مادية في المناطق المحرومة من الخدمات غير قابل للتطبيق ماليا بسبب انخفاض الكثافة السكانية، وارتفاع تكاليف التشغيل، والطلب المحدود على الخدمات المصرفية الرسمية، وفي حين تقدم الخدمات المصرفية الرقمية حلا، فهناك أيضا فجوات في تبني التكنولوجيا، وخاصة في المناطق التي تعاني من ضعف الاتصال بالإنترنت، أو انخفاض انتشار الهواتف الذكية، أو انخفاض الثقافة الرقمية. وتمنع هذه الحواجز الناس من الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مما يجعل جهود الشمول المالي أقل فعالية.

وعلاوة على ذلك، تعمل الحواجز الثقافية والاجتماعية ـ مثل عدم الثقة في المؤسسات المالية الرسمية أو تفضيل الشبكات المالية غير الرسمية ـ على تعقيد قدرة المصارف الشاملة على التعامل مع فئات معينة من السكان. وتخلق هذه التحديات مجتمعة عقبات أمام تحقيق الشمول المالي على نطاق واسع (محمود،2021: 372).

وبالإضافة إلى القضايا التنظيمية والمتعلقة بالتكاليف، تشكل قيود البنية الأساسية حاجزاً كبيراً آخر أمام الشمول المالي من خلال المصارف الشاملة. ففي العديد من البلدان النامية، وخاصة في المناطق الريفية والمحرومة، يعوق الافتقار إلى البنية الأساسية الموثوقة للطاقة والإنترنت والاتصالات بشدة توسع الخدمات المصرفية الرقمية25 (Kuznyetsova et al., 2022:) وحتى عندما تكون الخدمات المصرفية الرقمية متاحة، فإن الفجوة الرقمية، حيث يفتقر الأفراد إلى الوصول إلى الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر ، وتقيد استخدام هذه الخدمات، وعلاوة على ذلك، تواجه المصارف غالباً صعوبات في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لدعم المعاملات غير النقدية في المناطق حيث لا يزال النقد هو الأسلوب السائد للتبادل. وفي غياب البنية الأساسية الكافية، تصبح إمكانات الخدمات المصرفية الرقمية لتعزيز الشمول المالي محدودة، مما يترك العديد من الناس مستبعدين من الخدمات المالية الرسمية (Fayyad, 2024: 10).

ويتمثل التحدي الآخر في تكلفة ومخاطر مبادرات الشمول المالي بالنسبة للمصارف (*)، فالمصارف الشاملة هي مؤسسات هادفة للربح والتنويع (**)، وغالباً ما يُنظَر إلى خدمة الزبائن من ذوي الدخل المنخفض، في حين تتماشى مع أهداف الشمول المالي، باعتبارها مسعى عالي المخاطر ومنخفض المكافأة. وعادة ما يتطلب الأفراد من ذوي الدخل المنخفض

(*) **البيئة التنظيمية والامتثالية:** هي مجموعة الإطارات والضوابط القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل المؤسسة المالية، وتشمل اللوائح الداخلية والتشريعات الخارجية التي يجب الالتزام بها. كما تتضمن الهياكل التنظيمية، والسياسات الإدارية، وأنظمة الرقابة، وإجراءات إدارة المخاطر، والتدابير الاحترازية المطبقة لضمان سلامة العمليات وحماية مصالح الأطراف المعنية. تهدف هذه البيئة إلى تحقيق الانضباط المؤسسي وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، مما يسهم في استقرار النظام المالي وتعزيز ثقة المتعاملين (عبد السلام، 2022: 17).

(*) **تكلفة ومخاطر مبادرات الشمول المالي بالنسبة للمصارف:** توفير الخدمات المالية للفقراء، بهدف تقديم قروض بمبالغ صغيرة قصيرة الأجل لأصحاب المشاريع الصغرى، لبدء أو تنمية أعمال صغيرة، في الاقتصاد غير الرسمي عادةً (الجمل، 2022 :3).

(**) **المصارف الشاملة هي مؤسسات هادفة للربح والتنويع:** حيث تستطيع ان تقوم بمجموعة من الوظائف يتوقف عليها اسهامها في تحقيق ودفع عملية التحول التنموي والتطوير التي تشهدها الاقتصادات وتغطي هذه الوظائف كثير من النشاطات التي تضم انشطة الاستثمار وبنوك الاعمال (Allen et al., 2016: 27).

معاملات أصغر وأكثر تواترا، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، قد ترى المصارف أن الإقراض لهؤلاء الأفراد محفوف بالمخاطر بسبب الافتقار إلى الضمانات أو التاريخ الائتماني. في بعض الحالات، تواجه المصارف معدلات مرتفعة من التخلف عن سداد القروض عند تقديم الائتمان للفئات السكانية المحرومة، مما يدفعها إلى الابتعاد عن تقديم مثل هذه المنتجات. وهذا يخلق توتراً بين الدافع الربحي للمصارف ودورها في تعزيز الشمول المالي، مما يجعل من الصعب عليها تخصيص الموارد لخدمة الفئات المهمشة دون حوافز أو دعم كاف من الحكومات أو منظمات التنمية.

1.4: النموذج الماليزي في الشمول المالي (دراسة تحليلية)

1. **البنية التحتية الرقمية والمصرفية** :اعتمدت ماليزيا على تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة لتحقيق الشمول المالي. يشمل ذلك توسيع الشبكات الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية لتسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية. يعتبر النظام المصرفي في ماليزيا من الأنظمة المتطورة التي تدعم الابتكار المالي، بما في ذلك التحويلات المالية الرقمية، المدفوعات عبر الإنترنت، وأدوات التمويل الاصغر ولعبت المصارف الماليزية دورًا رئيسيًا في تسهيل الوصول إلى الحسابات المصرفية من خلال تقديم خدمات مرنة، مثل الحسابات الرقمية التي يمكن فتحها عبر الإنترنت دون الحاجة إلى زيارة الفرع.
2. **التكنولوجيا المالية (Fintech):** بالإضافة إلى المصارف التقليدية، استفادت ماليزيا من قطاع التكنولوجيا المالية (Fintech) لتوسيع نطاق الشمول المالي. يتزايد اعتماد الماليزيين على تطبيقات الهواتف المحمولة لتسهيل المدفوعات اليومية، ما يعزز وصول الأفراد إلى النظام المالي بشكل أكثر شمولًا وفاعلية.
3. **توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية**: تعتمد ماليزيا بشكل كبير على التحول الرقمي في القطاع المصرفي لتوسيع دائرة الشمول المالي. وتعتبر خدمات الدفع الإلكتروني والتحويلات الرقمية من العوامل التي أدت إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية في مناطق بعيدة. على سبيل المثال، يمكن للمواطنين استخدام تطبيقات الهواتف المحمولة التي تديرها المصارف المحلية لإجراء المعاملات اليومية، مما يقلل من الاعتماد على النقد. وقد ساعد هذا التوجه على إدماج المزيد من الفئات في النظام المالي، بما في ذلك العاطلين عن العمل والشرائح الفقيرة.
4. **مساهمة القطاع الخاص في الشمول المالي** :على الرغم من أن الحكومة الماليزية تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز الشمول المالي، إلا أن القطاع الخاص له دور بارز أيضًا. شركات التكنولوجيا المالية (Fintech) تلعب دورًا كبيرًا في توفير حلول مالية مبتكرة، مثل القروض الصغيرة، المدفوعات عبر الإنترنت، والتمويل الجماعي، التي تسهم بشكل كبير في إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية لفئات غير مغطاة من قبل المصارف التقليدية وقد تبنت العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة هذه الحلول، مما ساعد في تحسين قدرتها على الوصول إلى التمويل وتعزيز نموها.(Wang & Tan, 2023:148).

المبادرات الحكومية

1. **سياسات الاندماج المالي عبر الوسائل الإلكترونية**: أطلقت الحكومة الماليزية العديد من المبادرات لتعزيز الشمول المالي من خلال الوسائل الإلكترونية. ومن أبرز هذه المبادرات هو برنامج "جورونغ بنك الذي يسمح للأفراد بالوصول إلى القروض المالية عبر منصات رقمية. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة برامج تدريبية تهدف إلى تحسين المعرفة المالية للأفراد، بما في ذلك برامج خاصة لتعليم الأفراد كيفية استخدام الخدمات المصرفية الرقمية.
2. **الدعم المالي للشرائح الفقيرة والمحرومة**: تسعى الحكومة الماليزية إلى تضمين الفئات الضعيفة، مثل الفقراء في المناطق الريفية والعمال غير النظاميين، في النظام المالي من خلال تقديم قروض صغيرة ومدعومة من الحكومة، بما يساهم في زيادة الإدماج المالي.
3. **التحول الرقمي في المصارف**: قامت الحكومة أيضًا بدعم تحول المصارف نحو تقديم خدمات رقمية بالكامل، مما يجعل من الممكن الوصول إلى الحسابات المصرفية والخدمات المالية الأخرى دون الحاجة إلى التواجد في الفروع، خاصة في المناطق النائية.
4. **برنامج "e-Money" والدعم الحكومي**: تم إطلاق برامج حكومية متعددة لتحفيز استخدام المدفوعات الرقمية. من بين هذه البرامج"e-Money" ، الذي يتيح للأفراد إجراء المدفوعات عبر الهاتف المحمول دون الحاجة إلى حساب مصرفي. وقد ساهم هذا البرنامج في زيادة الإدماج المالي بنسبة ملحوظة، خصوصًا في المناطق النائية حيث يصعب الوصول إلى المصارف التقليدية. تدعم الحكومة أيضًا حملات توعية لتحفيز الأفراد على استخدام هذه الوسائل، مما يساهم في تخفيف الاعتماد على النقد.
5. **توفير المنح والدعم الحكومي** :تقدم الحكومة الماليزية برامج دعم للأفراد من ذوي الدخل المحدود، بما في ذلك المنح المالية والتعليمات حول كيفية استخدام الخدمات المالية. تساعد هذه المبادرات في تمكين الأفراد من أن يصبحوا جزءًا من النظام المالي، ما يعزز الاستقرار المالي والاجتماعي على المدى الطويل .

النتائج والتأثيرات

1. **نجاح ماليزيا في تحقيق الشمول المالي**: استطاعت ماليزيا تحقيق تقدم ملحوظ في مجال الشمول المالي، حيث ارتفعت نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية أو يستخدمون الخدمات المالية الرقمية. تشير الدراسات إلى أن الشمول المالي ساهم بشكل كبير في تحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل في القطاعات الصغيرة والمتوسطة .

2. **التأثير الاجتماعي والاقتصادي**: ساعد الشمول المالي في ماليزيا في تحقيق استقرار اقتصادي من خلال تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المناطق والفئات. كما ساعد على تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات في المشاريع الصغيرة، مما أدى إلى تقليص معدلات الفقر ورفع مستوى التعليم المالي بين الأفراد.
3. **تحقيق تقدم ملحوظ في الشمول المالي**: وفقًا لتقرير من البنك المركزي الماليزي، فقد ارتفعت نسبة الأشخاص الذين لديهم حسابات مصرفية في البلاد إلى أكثر من (95%) بحلول عام 2023. كما أن ماليزيا تُعتبر من أبرز النماذج في جنوب شرق آسيا من حيث تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، مع تزايد كبير في نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهواتف المحمولة لإجراء المدفوعات. وقد أسهم ذلك في تحسين الوضع الاقتصادي للعديد من الأسر الماليزية .
4. **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي** : تساهم السياسات المالية في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز المشاريع الصغيرة. وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار في القطاعات التي كانت محرومة من التمويل التقليدي. بالإضافة إلى ذلك، أسهم الشمول المالي في تقليل الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، حيث أتاح للأفراد في المناطق الأقل تطورًا الحصول على التمويل لدعم مشاريعهم الاقتصادية.
5. **الدروس المستفادة من التجربة الماليزية** :تبرز ماليزيا كنموذج ناجح في دمج التكنولوجيا المالية ضمن استراتيجيات الشمول المالي. الدروس التي يمكن استخلاصها تشمل ضرورة تطوير بنية تحتية رقمية قوية، وإجراء تحديثات قانونية مستمرة لتواكب الابتكارات في مجال فينتك، وكذلك تعزيز الوعي المالي من خلال برامج تعليمية مبتكرة تستهدف جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات غير المتمكنة ماليًا. ومن الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة الماليزية هي أهمية بناء بنية تحتية رقمية قوية، وأهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز الوعي المالي والتكنولوجيا المالية. كما أن الاستفادة من الابتكارات المالية والتكنولوجيا في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن يكون له تأثير كبير في تحقيق الشمول المالي في الدول النامية (Hasan & Khalil, 2022:40).
6. استثمرت ماليزيا في البنية التحتية الرقمية والمصرفية، حيث تم استخدام التقنيات الرقمية لدعم الشمول المالي، بما في ذلك الدفع الرقمي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (حسن،2023: 58).

جدول (1) مؤشرات قياس المصارف الشاملة في ماليزيا

السنة	مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية (%)	نسبة المعاملات الرقمية (%)	إمكانية الوصول إلى التمويل الاصغر(*) (%)	مؤشر الشمول المالي العالمي (%)
2019	75.0	55.0	40.0	75.0
2020	78.0	60.0	42.0	78.0
2021	80.0	65.0	45.0	80.0
2022	83.0	70.0	50.0	83.0
2023	85.0	75.0	53.0	85.0

المصدر: البنك المركزي الماليزي https://www.bnm.gov.my/documents/20124/2724769/ar2019_en_full.pdf (2019) .
وزارة المالية الماليزية (2023) . https://www.mof.gov.my/ms/
(*) التمويل الاصغر Micro Finance: اداة حيوية لمكافحة الفقر ودمج الفئات المهمشة في النظام المالي الرسمي (الخطاب، 2023: 147).

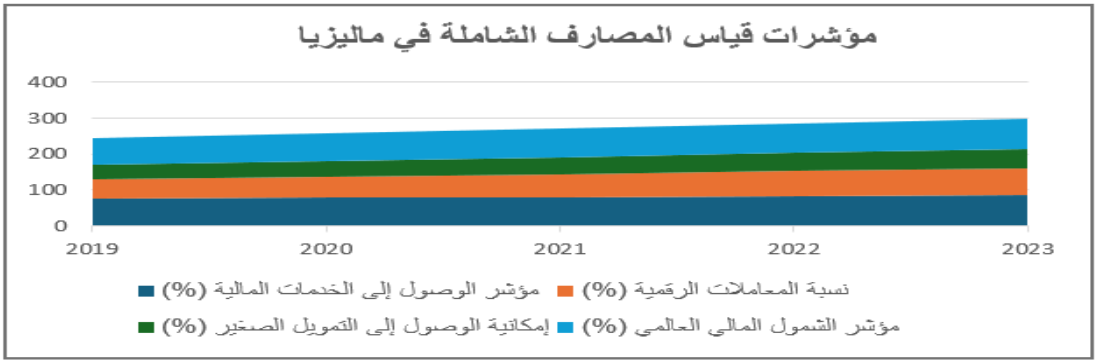

الشكل (1)
المصدر: من اعداد الباحث بناءا علي بيانات البنك المركزي الماليزي (2019) - وزارة المالية الماليزية (2023) .

تظهر البيانات زيادة مطردة في **مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية** في ماليزيا، حيث ارتفعت النسبة من (75%) في عام 2019 إلى (85%) في 2023. هذا التحسن يعكس نجاح السياسات الحكومية في توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل جميع فئات المجتمع. أحد الأسباب الرئيسية لهذا التحسن هو تبني **التكنولوجيا المالية (Fintech)(*)**، حيث تم دمج الحلول الرقمية بشكل أوسع مما يسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية في المناطق النائية وكذلك بين الفئات المحرومة. زيادة الوصول إلى الخدمات المالية يعزز الشمول المالي ويساعد الأفراد على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بشكل أكثر فاعلية.

شهدت **نسبة المعاملات الرقمية** ارتفاعًا كبيرًا من (55%) في عام 2019 إلى (75%) في عام 2023. هذا التحول الرقمي يعكس الاتجاه العام نحو استخدام المدفوعات الرقمية والتجارة الإلكترونية في ماليزيا، حيث تدعم الحكومة التحول نحو الاقتصاد الرقمي من خلال تشجيع الاستخدام الواسع للمدفوعات الإلكترونية. هذا النمو في المعاملات الرقمية هو مؤشر قوي على أن ماليزيا تحقق تقدمًا كبيرًا في استخدام التكنولوجيا لتحسين الشمول المالي، وتسهيل الوصول إلى المعاملات المالية في أي وقت ومن أي مكان، مما يُسهم في تيسير حياة الأفراد ودمجهم في الاقتصاد الرقمي. ارتفعت **إمكانية الوصول إلى التمويل الاصغر** في ماليزيا من (40%) في 2019 إلى (53%) في 2023، مما يشير إلى أن مزيدًا من الأفراد في ماليزيا أصبح لديهم القدرة على الوصول إلى القروض الصغيرة. هذا التقدم يعكس دعمًا مستمرًا من الحكومة الماليزية والقطاع المصرفي لتمويل المشاريع الصغيرة، وهو جزء من الاستراتيجيات الكبرى لتشجيع ريادة الأعمال ودعم الفئات المحرومة اقتصاديًا. التمويل الاصغر يُعد أداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي، حيث يساعد الأفراد الذين لا يمتلكون تأمينًا اجتماعيًا أو ضمانات قروض تقليدية على بدء أعمالهم الخاصة أو توسيع مشاريعهم الصغيرة. أظهر **مؤشر الشمول المالي العالمي** زيادة ملحوظة في ماليزيا من (75%) في 2019 إلى (85%) في 2023، مما يدل على نجاح ماليزيا في دمج كافة فئات المجتمع في النظام المالي. هذا المؤشر يعكس التقدم الكبير في إدخال الأشخاص إلى النظام المصرفي، سواء عبر القنوات التقليدية أو الرقمية. التوسع في استخدام المصارف والخدمات المالية الرقمية يُعتبر علامة بارزة على السياسات المالية المتطورة التي اعتمدتها الحكومة، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وزيادة الوعي المالي. من خلال تحليل هذه المؤشرات، يمكن القول أن ماليزيا قد حققت تقدمًا كبيرًا في الشمول المالي بين عامي 2019 و2023. التحسن في مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية ونسبة المعاملات الرقمية يشير إلى أن البلاد قد قامت بتنفيذ سياسات فعالة لدمج الجميع في النظام المالي. علاوة على ذلك، فإن زيادة إمكانية الوصول إلى التمويل الاصغر ومؤشر الشمول المالي العالمي تؤكد نجاح الاستراتيجيات في تحفيز النمو الاقتصادي الشامل

(*) **يشير مصطلح FinTech وهو اختصار لـ Financial Technology (التكنولوجيا المالية):** إلى الابتكارات والتطبيقات التكنولوجية الحديثة التي تهدف إلى تحسين وتطوير تقديم الخدمات والمنتجات المالية. يجمع هذا المصطلح بين التكنولوجيا المتقدمة والقطاع المالي، حيث يُستخدم لتقديم حلول مالية مبتكرة تُسهم في تبسيط العمليات المالية وزيادة الكفاءة وتقليل التكاليف , Schueffel (2016:103).

الاستنتاجات والتوصيات:

1.4: الاستنتاجات

1. تُعد المصارف الشاملة أداة فعالة لتوسيع الشمول المالي، من خلال تقديم خدمات متنوعة (إقراض، ادخار، تأمين، تحويلات) تحت مظلة واحدة، مما يقلل من التكاليف التشغيلية ويسهّل الوصول للعملاء.
2. يسهم النموذج الشامل في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة، عبر تبسيط الإجراءات وتقديم خدمات مالية رقمية متطورة.
3. لا تزال هناك تحديات أمام تطبيق المصارف الشاملة بكفاءة، مثل ضعف الثقافة المالية، الفجوة الرقمية، والعوائق التنظيمية، مما يتطلب جهودًا تكاملية لمعالجتها.
4. تعتمد فعالية المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي على البيئة التنظيمية والتقنية، ودرجة التعاون بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى توافر بنية تحتية مصرفية قوية.

2.4: التوصيات

1. تطوير الأطر القانونية والتنظيمية التي تدعم نموذج المصارف الشاملة، وتُشجع على الابتكار المالي المسؤول.
2. تعزيز الشراكات بين المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة والتكنولوجيا المالية (FinTech) لزيادة التغطية وتقديم حلول مالية ملائمة للفئات المستهدفة.
3. رفع مستوى الثقافة المالية لدى الأفراد، من خلال برامج توعية وتثقيف موجهة، خاصة في المناطق النائية والأقل حظًا.
4. دعم التحول الرقمي في المصارف بما يسمح بتقديم خدمات إلكترونية ميسّرة وآمنة تسهم في دمج الفئات غير المتعاملة مع البنوك.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Abu Al-Nasr, S. A. (2020). Dawr al-masaref al-shamila wa atharuhu fi ta‘zeez ada’ al-masaref fi al-mamlaka al-‘arabiyya al-sa‘udiyya: Dirasa tahliliyya. Majallat Kulliyat Al-Iqtisad wa Al-‘Ulum Al-Siyasiyya, (3).
2. Safari, A., & Ben Dada, A. (2020). Ta’thir tatbiq siyasat al-shumul al-mali ‘ala istikrar al-qita‘ al-masrifi: Dirasa halat al-jaza’ir. Majallat Al-Iqtisad Al-Sina‘i Khazartak, 13(22).
3. Central Bank of Iraq. (2017). Annual statistical bulletin.
4. Al-Jamal, H. M. (2022). Al-shumul al-mali wa tahqiq ahdaf al-tanmiyya al-mustadama ma‘ al-ishara li halat Misr. Majallat Kulliyat Al-Shari‘a wa Al-Qanun bi Tanta, (37).
5. Hussein, S. A., & Lafta, R. A. (2019). Aaliyyat wa siyasat muqtaraha li tawsi‘ qa‘idat intishar al-shumul al-mali fi al-‘Iraq. Majallat Madinat Al-‘Ilm Al-Jami‘a, (1).
6. Abdel Hamid, K. (2021). Athar teknolojia al-ma‘lumat al-muhasabiyya ‘ala taf‘il mutطلبات al-shumul al-mali. Al-Majalla Al-‘Ilmiyya lil-Dirasat Al-Tijariyya wal-Bi’iyya, (3).
7. Daghi, B. A. (2017). Al-shumul al-mali: Dawlat Qatar anan. Majallat Al-Idara wal-Qiyada Al-Islamiyya, 2(1).
8. Makroud, R. (2021). Waqi‘ al-shumul al-mali wa dawr al-teknologia al-maliyya fi ta‘zeezihi (Master’s thesis). University of Biskra, Algeria.
9. Saad, A. S. (2022). Al-bi’a al-tanzimiyya wa ‘alaqatuhu bil-iltizam al-tanzimi lada hay’at al-tadris (Master’s thesis). University of M’sila, Algeria.
10. Sindiani, Q. (2024). Qiyas athar jawdat al-khadamat al-masrafiyya al-elektroniyya fi ta‘zeez al-ada’ al-bank. Isra International Journal of Islamic Finance, 15(1).
11. Al-Khattab, O. M. (2023). Qiyas wa tahlil athar ba‘d mu’ashirat al-shumul al-mali ‘ala al-faqr. Majallat Al-Riyada lil-Mal wal-A‘mal, 4(2).
12. Al-Saigh, N. A., & Jameel, S. N. (2024). Is-ham mutaghayyirat al-raqmana al-maliyya fi jawdat al-shumul al-mali. Majallat Al-Riyada lil-Mal wal-A‘mal, 5(1).
13. Arab Monetary Fund. (2017). Financial inclusion concepts bulletin. Abu Dhabi.
14. Shanbi, S., & Ben Lakhdar, S. (2018). Ahmiyyat al-shumul al-mali fi tahqiq al-tanmiyya. Majallat Al-Buhuth fi Al-‘Ulum Al-Maliyya wal-Muhasabiyya, 33(31).
15. Mohammed, T. (2019). Dirasa tahlil daruriyat al-nuhud bil-shumul al-mali fi al-‘Iraq. Accounting and Financial Studies Journal.
16. Sheikh, T. (2022). Dawr al-shumul al-mali fi tahsin jawdat al-khidma al-masrafiyya (Master’s thesis). University of Ibn Khaldoun, Algeria.
17. Al-Waleed, T. (2020). Al-shumul al-mali al-raqmi. Arab Monetary Fund, (17).
18. Abdullah, R. A. (2021). Dawr al-shumul al-mali fi azmat COVID-19 fi al-iqtisad al-masri. Al-Tijara wal-Tamwil.
19. Aziz, A. A., & Al-Nuaimi, Z. A. (2022). Athar al-‘umq al-mali fi ta‘zeez al-shumul al-mali. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (57).
20. Awad, A. A. M. (2021). Athar tatbiq al-shumul al-mali ‘ala al-ada’ al-mali bil-bunuk. Journal of Financial and Commercial Studies, 31(3).
21. Ghabash, I. Q. (2022). Al-shumul al-mali wa dawruhu fi al-takhfif min al-faqr fi Bangladesh. Iraqi Journal of Economic Sciences, (74).
22. Ghonaim, A. M., Shousha, A. A. M., & Shabana, M. M. (2023). Muqaddimat wa nata’ij al-istib‘ad al-mali. Journal of Financial and Commercial Research, 4(2).
23. Fateh, M. (2022). Ta‘zeez al-shumul al-mali al-raqmi. Journal of Economic Analysis and Foresight, 3(1).
24. Deif, F. B. (2020). Waqi‘ wa tahaddiyat al-shumul al-mali fi al-jaza’ir. Business

Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.

37. Brixiová, Z., Kangoye, T., & Yogo, T. U. (2020). Access to finance among small and medium-sized enterprises and job creation in Africa. Structural Change and Economic Dynamics, 55.

38. Cabeza-García, L., Del Brio, E. B., & Oscanoa-Victorio, M. L. (2019, November). Female financial inclusion and its impacts on inclusive economic development. In Women's Studies International Forum (Vol. 77, p. 102300). Pergamon.

39. Chinaka, M. (2016). Blockchain technology--applications in improving financial inclusion in developing economies: case study for small scale agriculture in Africa (Doctoral dissertation, Massachusetts Institute of Technology).

40. Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L. (2012). "Measuring Financial Inclusion: The Global Findex Database". World Bank Policy.

41. Elsayed, A. (2020). The interrelationship between financial inclusion, financial stability, financial integrity and consumer protection (I-SIP Theory). Financial Stability, Financial Integrity and Consumer Protection (I-SIP Theory) (December 9, 2020).

42. Fayyad, M., & Al-Sinnawi, A. R. (2024). Challenges of achieving financial inclusion for individuals with visual impairments. Heliyon, 10.(16)

43. Hasan, R., & Khalil, R. (2022). Financial inclusion and the role of digital payments in Malaysia. Journal of Financial Technology, 11(2).

44. Jay Weerawardena, Sandeep SalunkeNardia HaighGillian Maree Sullivan MortGillian Maree Sullivan Mort (2022) Business model innovation in social purpose organizations: Conceptualizing dual social-economic value creation, Journal of Business Research 125(3).

Administration and Economic Studies Journal, 6(1).

25. Zarrouk, L. (2022). Mutatalbat tahqiq al-shumul al-mali (Master's thesis). University of Tebessa, Algeria.

26. Mohammed, S., & Rahayleh, S. D. (2021). Waqi' al-shumul al-mali fi al-duwal al-'arabiyya. Conference of Emir Abdelkader University.

27. Boutalaa, M., et al. (2020). Waqi' al-shumul al-mali wa tahaddiyatuhu. Journal of Money and Business Economics, 4(2).

28. Qamar, N. (2013). Athar ab'ad al-shumul al-mali 'ala jawdat al-taqareer al-maliyya. Journal of Economic, Financial and Accounting Studies, (6).

29. Nima, N. H., & Hassan, A. N. (2018). Mu'ashir qiyas al-shumul al-mali fi al-'Iraq. Conference Proceedings, Baghdad.

30. Nima, N. H., & Hassan, A. N. (2019). Financial inclusion: Requirements and measurement indicators. Amman: Dar Al-Ayyam.

31. Al-Hadi, K., & Ashraf, N. M. (2022). Ta'thir al-shumul al-mali fi tahqiq al-istikrar al-mali. Journal of Commercial Research, 44(4).

32. Youssef, M. S. (2024). Waqi' wa tahaddiyat al-shumul al-mali fi Saudi Arabia (2004–2022). Roh Al-Qawanin Journal, 36(107).

33. Central Bank of Malaysia. (2019). Annual report 2019. Ministry of Finance Malaysia. (2023). Retrieved from: https://www.mof.gov.my

34. Aggarwal, S., & Klapper, L. (2013). Designing government policies to expand financial inclusion: Evidence from around the world. The Journal of Finance, 56.(3)

35. Allen, F., Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., & Martinez Peria, M. S. (2016). The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts. Journal of Financial Intermediation, 27(1). https://doi.org/10.1016/j.jfi.2015.12.003.

36. Asli Demirgüç-Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, and Saniya Ansar (2021)

45. Karolyi, G. A. (2016). The gravity of culture for finance. Journal of Corporate Finance, 41.

46. Kuznyetsova, A., Boiarko, I., Khutorna, M., & Zhezherun, Y. (2022). Development of financial inclusion from the standpoint of ensuring financial stability. Public and Municipal Finance, 11(1).

47. Nagham H. Al Nama'a (2019) Applying Financial Inclusion Requirements in Iraq , Elixir Fin. Mgmt. 129 .

48. Nkuna, O., Lapukeni, A. F., Kaude, P., & Kabango, G. (2018). The role of commercial banks on financial inclusion in Malawi. Open Journal of Business and Management, 6 .(04)

49. Oh, J., & Shong, I. (2017). A case study on business model innovations using Blockchain: focusing on financial institutions. Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship, 11.(3)

50. Omar, M. A., & Inaba, K. (2020). Does financial inclusion reduce poverty and income inequality in developing countries? A panel data analysis. Journal of economic structures, 9(1).

51. Pazarbasioglu, C., Mora, A. G., Uttamchandani, M., Natarajan, H., Feyen, E., & Saal, M. (2020). Digital financial services. World Bank.

52. Sanderson, A., Mutandwa, L., & Le Roux, P. (2018). A review of determinants of financial inclusion. International Journal of Economics and Financial Issues, 8(3), 1.

53. Shekhar, A., Mohanty, B., & Sarkar, S. (2023). Digitalization Effect of Financial Inclusion in Banking. Academy of Marketing Studies Journal, 27(4). p8.

54. Schueffel, P. (2016). Taming the Beast: A Scientific Definition of Fintech. Journal of Innovation Management, 4(4).

55. Stanley, E., & Lambert, M. I. (2020). The Effect Of Supply Management Practices On Organizational Performance and sustainability, Journal Of Aegaeum , 1(2).

56. Subbarao, D. (2009). Financial inclusion: Challenges and opportunities. Reserve Bank of India's Bankers Club, Kolkata, December, 9.

57. Teima, G. O., Gamser, M., Owens, J. V., Tandon, A., & Jiang, F. (2024). Innovations in Financial Services for Micro, Small, and Medium-Sized Enterprises: G20 Global Partnership for Financial Inclusion.

58. Ulwodi, D. W., & Muriu, P. W. (2017). Barriers of financial inclusion in Sub-Saharan Africa. Journal of Economics and Sustainable Development www. iiste. org ISSN, 8.(14)

59. UN Women. (2018). "Women's Financial Inclusion: Promoting Gender Equality in the Digital Age.

60. Vance, C. M., & Vaiman, V. (2020). smart organizations knowledge management, 15th International Conference on Economics Finance and Accounting legfin, 19-20 march.

61. Wang, T., & Tan, J. (2023). Financial inclusion in Malaysia: A model of success. International Journal of Financial Services, 19.(3)

62. World Bank. (2020). "The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19"